



Taki Academy
www.takiacademy.com

فلسفة

بكالوريا شعب علمية

اصلاح موضوع

اسم الأستاذ : صابر بوزايدة

📍 Sousse (Khezama - Sahloul) Nabeul / Sfax / Bardo / Menzah El Aouina
Ezzahra / CUN / Bizerte / Gafsa / Kairouan / Medenine / Kébili / Monastir
Gabes / Djerba



www.takiacademy.com



73.832.000



تمارين للإنجاز (الدولة السيادة والمواطنة)

التمرين الأول: " إنَّ تصوّر الدولة قد أنقذ السلطة عبر عقلنتها ".
حدّد قيمة هذا القول.

التمرين الثاني:

" نكون على صواب حين نرفض طاعة نظام جائر ".
قدّم حجة تستدلّ بها على هذا القول.

التمرين الثالث:

" ولدت الحرّية يوم ولد القانون ".
أيّ دلالة للحرّية يفترضها هذا القول؟

التمرين الرابع:

" انتزعوا الطاعة من أيّ نوع من أنواع الدول وسترون كيف سيتحلّل هذا الشعب في مدّة وجيزة ".
اكشف عن إحدى المسلمات الضمنية لهذا القول.

التمرين الخامس:

" إنَّ قوّة الدولة هي التي تصنع حرّية المواطنين ".
قدّم حجة مضادة لذلك.

الاختبار عدد 4

الدولة : السيادة والمواطنة

القسم الأول:

التمرين الأول: " القوة مطلوبة ما دامت تطلب الحق "

أي دلالة للقوة يفترضها هذا القول.

التمرين الثاني: " إنَّ المواطنين لا يخضعون لأحد وإنَّما يخضعون فقط لمحض

إرادتهم".

اكشف عن المسألة الضمنية لهذا القول.

التمرين الثالث:

النصّ

ما أقصده بقيام دولة غايتها تحقيق الوئام هو أن تكون هذه الدولة مختارة من قبل شعب حرّ، لا أن تفرض نفسها بموجب حقّ الحرب على شعب مقهور. وبالتأكيد، إنّ الشعب ينصاع للأمل أكثر منه للخشية، بينما ينصاع الشعب المقهور للخشية أكثر منه للأمل. فالأول يريد أن ينعم بالحياة والثاني أن يفلت من الموت. وذلك يسعى إلى العيش لأجل ذاته وهذا يرغب على الخضوع لقاهره، لذلك نقول عن الثاني إنّهُ مستعبد، وعن الأول إنّهُ حرّ.

إنّ الغاية من امتلاك السلطة بموجب حقّ الحرب هي القهر، ولا يحكم صاحب الملك مجتمعا من الرعايا وإنّما مجتمعا من العبيد، وعلى الرغم من عدم وجود اختلاف جوهري بين الدولة التي ينشئها شعب حرّ والدولة المرووسة بموجب حقّ الحرب طالما نظرنا إلى حقّهما بوجه عام إلا أنّهما يختلفان إطلاقا من حيث الغاية المنشودة وأيضا من حيث الوسائل التي لا بدّ أن تستخدمها كلّ واحدة في سبيل البقاء.

سبينوزا

كتاب السياسة 59

أنجز المهام التالية انطلاقا من النصّ:

- حدّد إشكالية مناسبة للنصّ.
- ميّز بين نوعين من الحكم السياسي للدولة انطلاقا من النظر في وسائلهما وغايتهما.
- بيّن أحد الشروط الذي يتعارض فيه الاعتراف بحريّة الشعب مع سيادة الدولة.

القسم الثاني:

يختار المترشح أحد السؤالين التاليين ليحرّر في شأنه محاولة في حدود 30 سطرا.

السؤال الأول: هل استطاع القانون أن يكون حلاً لمشكل علاقة الإنسان بالإنسان؟

السؤال الثاني: هل علينا أن نطمئن إلى فكرة المواطن العالمي؟

إصلاح الاختبار عدد4 الدولة السيادة والمواطنة

مقياس إسناد الأعداد	مقاييس الإصلاح
	القسم الأول
نقطتان	<p>1/ التمرين الأول</p> <p>القوة مطلوبة مادامت تطلب الحق". أي دلالة للقوة يفترضها هذا القول.</p> <p>يطالب التلميذ بتحديد دلالة القوة كأن :</p> <ul style="list-style-type: none"> • يقع استبعاد التصور الذي ينطلق من اعتبار القوة هي الحق نحو اعتبار الحق هو القوة الفعلية. • القوة التي يجب أن تحققها الدولة هي قوة شرعية استنادا إلى قوة القانون. • يتم استعمال القوة وتوظيفها لدفاع عن الحق.
نقطتان	<p>2/ التمرين الثاني</p> <p>" إنَّ المواطنين لا يخضعون لأحد وإنَّما يخضعون فقط لمحض إرادتهم" . اكشف عن المسئلة الضمنية لهذا القول.</p> <p>يطالب التلميذ بالكشف عن إحدى المسلمات الضمنية التالية:</p> <ul style="list-style-type: none"> • تردّ السيادة إلى إرادة الأفراد كمواطنين أحرار. • إنَّ الأفراد وهم يخضعون لسيادة الدولة إنَّما يخضعون لإرادة أنفسهم. • يخضع الفرد للإرادة العامة وهو بذلك يخضع لإرادته التي تمثل جزءا من الإرادة العامة.
نقطتان	<p>1/ التمرين الثالث: النصّ</p> <p>أ- المهمة الأولى: حدّد إشكالية مناسبة للنصّ.</p> <p>يمكن للتلميذ صياغة الإشكالية بالتساؤل:</p> <p>هل القهر ينتج مواطنا؟ أ تكون وظيفة الدولة إنتاج رعايا وعبيد أم مواطنين أحرار؟</p>

	بأي معنى تكون غاية الدولة هي الحرية؟
نقطتان	<p>ب- المهمة الثانية: ميّز بين نوعين من الحكم السياسي للدولة انطلاقاً من النظر في وسائلهما وغايتهما.</p> <p>يطالب التلميذ بالتمييز بين نوعين من الحكم السياسي من خلال النظر في وسائلهما أولاً وغايتهما ثانياً ويتم ذلك وفق التمشي التالي :</p> <ul style="list-style-type: none"> • الحكم الاستبدادي الذي يستند في ممارسة الحكم إلى استعمال القوة والعنف وإشاعة الخوف بين الناس وقهر إرادة الأفراد. أمّا الغاية فهي إخضاع الأفراد لسلطته ومعاملتهم على أنهم عبيد. في حين أن النوع الثاني هو الحكم السياسي الديمقراطي وهو الذي يستند إلى الحكم وفق اختيار وإرادة شعب حرّ ولا يستعمل من القوة إلا ما يستند إلى شرعية القانون. أمّا الغاية فهي تحقيق النائم وضمان لحقوق وتوفير الحريات لأنّها دولة مواطنين أحرار تدفع إلى الأمل والحياة.
نقطتان	<p>ت- المهمة الثالثة:</p> <p>بيّن أحد الشروط الذي يتعارض فيه الاعتراف بحرية الشعب مع سيادة الدولة.</p> <p>يطالب التلميذ بتحديد شرط تتعارض فيه حرية الشعب وسيادة الدولة كأن يشير إلى:</p> <ul style="list-style-type: none"> • إقرار التفاوت في الحريات بين أفراد الشعب الواحد أو بين من يحكم ومن يخضع. • فهم الحرية في معناها المطلق دون اعتبار ما يتمتع به بقية الأفراد من حرية. ممّا يفضي إلى عودة الصراع والفوضى. • الخضوع لسلطة الأهواء وتغليب الانفعالات مقابل نسيان أنّ الدولة هي فعل العقل.
	<p>II- القسم الثاني</p> <p>ملاحظة: تمّ اختيار السؤال الأول نحو الاشتغال عليه في شكل فقرة تأليفية وقع تحريرها وليس ذلك إلا مقترحاً.</p>

السؤال الأول: هل استطاع القانون أن يكون حلاً لمشكل علاقة الإنسان بالإنسان؟

10 نقاط

في لحظة أولى: بناء المشكل.

تبدو علاقة الإنسان بكل سلطة شديدة التعقيد ويتسلل إليها الكثير من الحذر. ولكن من المفارقات أن القانون يمثل سلطة ومع ذلك تجد الإنسان أكثر اطمئناناً إليه وأكثر ثقة به. ولعل ما يفسر هذه الثقة إنما هو قدرة القانون أن يمثل حلاً لمشكل علاقة الإنسان بالإنسان.

فما هو القانون؟ هل يمثل سلطة إلزامية ترغم الأفراد على الخضوع لها والامتثال لأوامرها أم يمثل القانون المبدأ التشريعي الذي استطاع أن يعالج التوتّر الدائم في علاقة الإنسان بالإنسان؟

في لحظة ثانية: بلورة الموقف من المشكل المطروح وفق التمشي التالي:

1- بيان ما يفترضه واقع العلاقة بين الإنسان والإنسان من صراع وتوتّر.
يسلم السؤال بوجود علاقة متأزّمة بين الإنسان والإنسان تستدعي المعالجة والبحث لها عن حلّ وهو ما يجعل من هذا التوتّر والصراع مرده غياب قانون تنظيمي أساسه العقل نحو الإقرار بأن الإنسان في غياب القانون يعيش حالة من الفوضى والعنف والخوف.

يفقد معها كلّ شعور بالأمن والاطمئنان فيتحوّل "الإنسان إلى ذئب للإنسان" مثلما يوضح ذلك هوبس وهو ما يؤدي إلى نشوب "حرب الكل ضدّ الكل" الأمر الذي يهدّد بهلاك الجميع.

أمام هذا الاقتضاء الطبيعي بحث الإنسان عن حل ينقله من حالة الطبيعة إلى الحالة المدنية ومن الحق الطبيعي القائم على الرغبة والنزوع والقوة إلى القانون المدني القائم على العقل والنظام والمصلحة المشتركة.

2- دلالة القانون:

يفيد القانون في معناه الأكثر تداولاً مجموعة القواعد و الطوابط والتشريعات الوضعية التي تنظم علاقات الأفراد فيما بينهم أو التي تنظم علاقة الحاكم بالمحكوم ممّا يسمح بالعيش المشترك ويحفظ حقوق الأفراد بشكل عادل ومتساو.

3- في إمكان أن يكون القانون حلاً لمشكل علاقة الإنسان بالإنسان.

وفق هذه الغاية التي من أجلها كان القانون أمكن له أن يمثل " فعل العقل الذي

يهتدي به الناس جميعاً" بتعبير سبينوزا.
يمتلك القانون ما يؤكّد قدرته على الاعتراف بالحقّ الذي يستند إلى استعمال القوة الشرعية وهو ما يخوّل قبول الجميع به لأنّه يستمدّ مشروعيتّه من الإرادة العامّة التي تمثّل إرادة الجميع. فطاعة الفرد للقانون هي طاعة لإرادته الخاصّة.

4- في إمكان أن يتحوّل القانون ذاته إلى مشكل.

غير أنّ مثل هذا التصرّو لا يجب تصديقه بشكل مطلق إلّا على وجه التأسيس الافتراضي المجرّد إذ قد يكون القانون هو المشكل حينما يتحوّل إلى أساس لتشريع الاستبداد مثلما هو الشأن في الأنظمة الاستبدادية والكلانيّة. أو حينما يؤسّس القانون لتشريعات تعمّق من الفوارق بين أفراد الوطن الواحد فتتصرّف للبعض على حساب البعض الآخر.

في لحظة ثالثة: استخلاص الموقف النهائي وبيان قيمته.

ما نخلص إليه أنّ القانون ينجح في معالجة مشكل علاقة الإنسان بالإنسان في مستوى إنشاء التشريعات. أمّا في المستوى الواقعي فالأمر موكول لمؤسّسات المجتمع المدني التي عليها تحمّل مسؤوليتها في مراقبة القوانين وطريقة تطبيقها نحو إنقاذ الإنسان والقانون.